

## جناح متمد



بشينة خليفة قاسم

كاتبة من البحرين

## البحرين .. حراك سياسي فاعل وخطوات إصلاحية مهمة

حالة الحراك السياسي الذي تعيشه البلاد اليوم يجعلنا أمام تساؤل مهم، هل نستطيع اعتبار كل تلك المؤشرات بداية لحراك ديمقراطي حقيقي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية المصاحبة للعولمة، أم تراها (حقوق الإنسان) باتت ذريعة وغطاء لنوايا أكثر ذرائعية؟

■ بوفاة الأمير عيسى بن سلمان آل خليفة، يكون الحكم قد انتقل بصورة سلسة ويسيرة إلى الملك حمد بن عيسى عاهل مملكة البحرين في عام 1999.. ولقد حرص جلالته منذ توليه مقاليد الحكم إلى إعادة ترتيب أوضاع البيت البحريني من الداخل، فعمل بمساندة سلطات البلاد على توثيق عرى التضامن بين القيادة والشعب، انطلاقاً نحو المستقبل بخطى ثابتة، ولعل أبرز ما تميزت به إدارته:

- إحياء نظام الانتخابات البلدية التي كانت البحرين سباقة لها في منطقة الخليج منذ أوائل القرن العشرين.

- إنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان، تتبع مجلس الشورى (المعين)، تمتعت بصلاحيات واسعة في مباشرة أعمالها، دون خضوعها لأية رقابة من أي جهة رسمية.

- إعلان تشكيل جديد لمجلس الشورى، ضم في عضويته تمثيلاً للطائفتين المسيحية والمسيحية اليهودية الموجدتين في المجتمع البحريني، إضافة إلى رجل من أصول هندية وأربع سيدات، كانت المرة الأولى التي تنال فيها المرأة البحرينية عضوية المجلس في عام 2000، كما أنها المرة الأولى على مستوى برلمانات ومجالس الشورى في منطقة الخليج..

ولا يمكن للمحلل أو المراقب السياسي أن يتغاضى عن الخطوات الإصلاحية المهمة التي واكبت مسيرة البلاد منذ تولي الملك حمد بن عيسى دفة الحكم، والتي من أبرزها:

- صدور عضو عام وشامل عن جميع الموقوفين السياسيين، بحيث لم يعد هناك سجين سياسي واحد في سجون البلاد.

- إلغاء قانون أمن الدولة، والسماح بعودة المبعدين عن الديار لأسباب سياسية، والسماح لهم بالمشاركة السياسية، وذلك بخوضهم غمار العملية الانتخابية، صوتاً وتمثيلاً..

- فتح المبادرات الملكية الحثيثة والمستمرة لتحسين مستوى المعيشة، من خلال القضاء على البطالة وحل مشاكل الإسكان.

في عام 2001، صوت الشعب البحريني لصالح الميثاق الوطني بأغلبية ساحقة بلغت 98.4%، وفي العام الذي يليه، تزامناً مع الذكرى الأولى لميثاق العمل الوطني، تم إقرار التعديلات الدستورية للبلاد والتي شملت عدة مناح منها:

- إقرار تحول البلاد إلى مملكة دستورية، من خلال الأخذ بالنظام الملكي الوراثي الدستوري.

- الأخذ بالنظام البرلماني المكون من مجلسين، أحدهما منتخب (نواب) والآخر معين (شورى).

- منح المرأة كافة حقوقها السياسية، إذ نصت المادة الخامسة فقرة (ب) من الدستور البحريني على أن (الدولة تكفل التوفيق بين واجبات المرأة الأسرية وعملها في المجتمع، ومساواتها مع الرجل في شتى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية).

إن استكمال مؤسسات الملكية الدستورية يستوجب الفصل بين مهام السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية والقضائية)، وذلك من أجل بناء مجتمع ديمقراطي يؤمن بالتعددية وعدم احتكار السلطة، ووفقاً لتلك الرؤية كان لا بد من مبدأ الفصل بين السلطات في إطار يضمن التعاون فيما بينها، تأييداً للشراكة السياسية الدستورية بين ممثلي الشعب والحكومة.

وقد واكبت السلطة التنفيذية التطور الحاصل على صعيد السلطة التشريعية، ففي عام 2002 عرض سمو الشيخ خليفة بن سلمان، رئيس الوزراء أمام المجلس الوطني برنامجاً مفصلاً لعمل الحكومة يستند إلى مجموعة من الأساسيات والبرامج التي تعزز الأمن

والاستقرار، وكان أبرزها مجال التنمية الاقتصادية، حيث حرصت الحكومة على زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي يتراوح بين 5% و6% سنوياً، وهذا من شأنه أن يرفع الناتج الإجمالي من 2860 مليون دينار عام 2002 إلى 2986 مليون دينار عام 2003، الأمر الذي تطلب جذب استثمارات جديدة في حدود 650 إلى 700 مليون دينار، ومنع الاحتكار وتشجيع المنافسة التي تقوم على مبدأ الاقتصاد الحر، تعزيز دور البحرين كسوق تجارية إقليمية وإعادة هيكلة قطاع الأعمال العام لصالح القطاع الخاص.

كما عمدت الحكومة إلى تطوير أدائها الحكومي في إطار مبادئ الإفصاح والشفافية. أما من جانب السياسة الخارجية، فقد سعت الحكومة البحرينية إلى إقامة علاقات طيبة ومتوازنة مع جميع دول العالم في إطار المنظومة الدولية، والبحرين عضو في جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، وجدير ذكره، أن رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في الوقت الراهن هي الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة، سيدة بحرينية وهي أول امرأة تتبوأ هذا المنصب.

وهذا يجرنا إلى الحديث عن علاقة البحرين بحقوق الإنسان، حيث ظهر العديد من المؤسسات والجمعيات الحقوقية في البحرين بعد أن نالت منح تراخيص وقوة دفع لإثبات هويتها في ظل المشروع الاصلاحى لجلالة الملك، كما شهدت البحرين افتتاحاً عالمياً على المنظمات الدولية.. وقد رحبت منظمة العفو الدولية بإصلاحات البحرين وسعيها الحثيث نحو الديمقراطية والتعددية والمشاركة الشعبية، وهو ما أكدته منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش).

تباينت الآراء ووجهات النظر حول أسباب تحرر مملكة البحرين من الجمود السياسي الذي اعتراها طيلة ربع القرن الماضي بتوقف وشلل التجربة البرلمانية الأولى ( عام 1973)، فالبعض يرجع ذلك إلى قناعة القيادة التامة بضالات ومواقف رجالات البلاد البطولية على مدار سنوات عدة، بدأنها بانتفاضة الغواصين عام 1932 ضد مستغليهم، والتي اعتبرت أول انتفاضة طبقية (سنية وشيعية) في تاريخ البحرين الحديث، سبقتها في ذلك عام 1923 محاولة إصلاحية كانت حصراً على طبقة التجار وزعماء القوى القبلية السنية تحت مسمى (المؤتمر الوطني) أسفرت عن إبعاد اثنين من رجالات البلاد إلى الهند، ثم توالى الحركات المطالبة بالإصلاح كحركة 1938 المنبثقة عن فئة برجوازية مطالبة بتعديلات إدارية في البلاد، وغيرها الكثير.

والبعض الآخر يرجعها إلى أنها نتاج مشروع (دمقرطة) غربي، مستتر خلف ستار من المصالح المتبادلة

وأياً كان الحال، فإن حالة الحراك السياسي الذي تعيشه البلاد اليوم وما صاحبه من تغير في لغة خطاب (المعارضة) وتراجع الحركات السرية باستخدام وسائل وأشكال نضالية علنية كالمظاهرات والعرائض والانتخابات، والحرص على طرح مشروعات أكثر عقلانية متمثلة في احترام حقوق الإنسان والحريات العامة والشخصية ومشاركة المرأة والتوزيع العادل للثروة، إضافة إلى طرق ملفتة ذات حساسية كملف التجنيس وسرقة الأراضي..

يجعلنا أمام تساؤل مهم، هل نستطيع اعتبار كل تلك المؤشرات بداية لحراك ديمقراطي حقيقي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية المصاحبة للعولمة، أم تراها (حقوق الإنسان) باتت ذريعة وغطاء لنوايا أكثر ذرائعية؟